

# البناء

## أعلن عن ضبط جمارك المطار مئة كيلوغرام من الكوكايين

### خليل: لن نتساهل ولا غطاء على أحد

تستهدف شرايح اجتماعية لبنانية»، مشدداً على أنّ «هذه العملية تمت بفضل الجهد والانتباه والمتابعة من قبل رجال الجمارك». وأوضح خليل «أنّ شحنة من البضائع آتية من البيروت تحت تسمية «دقيق ومساحيق ثمار كشرية» وصلت إلى مطار بيروت الدولي بتاريخ 9 كانون الثاني الحالي»، شارحا أنّ «هذه المواد العضوية هي نتاج ثمرة في إحدى دول أميركا اللاتينية يتم طحنها، ولونها لا يغير الشبهات بإمكانها أنّ تحتوي على كوكايين»، لافتاً إلى أنّ الشحنة المضبوطة «احتوت على 35 طرداً يبلغ وزنها الإجمالي 1825 كيلوغراماً. أما الكمية المحتوية على مخدرات من الكوكايين، فتعدّ 100 كيلوغرام، ونسبة الكوكايين في المخدرات 70 في المئة». ولفتح إلى أنّ «هذه العملية تعتبر من العمليات المهمة في ضبط المخدرات إذ تبلغ قيمة هذه البضاعة نحو 2.5 مليار ليرة لبنانية، بحسب تسعيرة الجمارك»، مشيراً إلى أنّ «خزينة الضماغ في المستودعات الجديدة أنشأتها إدارة شركة طيران الشرق الأوسط تتساهل إلى حد ما في شف عمليّات التهريب والحفاظ على البضائع ومن دون تبديلهما كما كان يحصل في الماضي». وتابع خليل: «بكل شفافية وجراحة نقول إنّ الشركة نفسها استوردت سابقاً ثلاث شحنات من البضاعة نفسها، الأولى في 2 كانون الأول 2014 وبلغ وزنها 50 كيلوغراماً من المساحيق وقد تكون تجربة، والثانية بتاريخ 2015/01/31 وبلغت كمية 542 كيلوغراماً من المساحيق، أما الثالثة فكانت بتاريخ 2015/04/18 وبلغت الكمية 1763 كيلوغراماً من المساحيق، هذه الشحنات ربما

أعلن وزير المال على حسن خليل «جمارك المطار ضبطت قبل أيام مئة كيلوغرام من مادة الكوكايين تبلغ قيمتها نحو 2.5 مليار ليرة لبنانية بحسب جدول الجمارك»، مؤكداً «استمرار المواجهة مع شبكات تهريب المخدرات التي تستهدف أمن واستقرار لبنان الاجتماعي والاقتصادي والحياتي، والدولة لن تتراجع أو تقلب بالهزيمة في هذه المعركة». ووصف خليل خلال مؤتمر صحفي عقده في مركز الشحن الجوي في مطار بيروت الدولي، الكمية المضبوطة من الكوكايين بأنها «كبيرة جداً» نسبياً، معتبرا أنّ ضبطها «قضية خطيرة للغاية» ربما لا تشبه ما سبقها، على أهمية ما تمّ اكتشافه في الماضي.

وقال: «هذا الأمر يؤكد أننا في نزال على عمق وأساس المواجهة مع هذه الشبكات التي تستهدف أمن واستقرار لبنان الاجتماعي والاقتصادي والحياتي وهي مسألة خطيرة تستوجب أعلى درجات الاستنفار لكل الأجهزة المعنية بضغط مثل هذه العمليات». وأضاف: «بالنسبة إلى بنا، في وزارة المال والجمارك، ثمة قرار واضح ونهائي باستمرار هذه المواجهة والمكافحة بكل الوسائل والطرق»، لافتاً إلى أنّ «حالات الاستنفار على مستوى الجمارك يتبع مرة بعد مرة تحقيق النجاحات في ضبط المخدرات».

وتابع: «هذا الأمر قد يستمر ولكن يجب الا يفن أحد أنّ الدولة قد تتراجع أو تقلب بالهزيمة في هذه المعركة، فنحن مؤمنون بأنها نستطيع بفضل الجدية والتابعي والإصرار وتحمل المسؤولية، ونحن نتحقق نتيجة كبيرة في هذا المجال».

وأعتبر أنّ «هذه البضاعة

أعلن وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتراً أنّ «طريق نهر الكلب - ضبيه البحري مهدد بالانهيار إذا استمرت الأمطار الخفيفة». وقال زعيتراً، في تصريح للوكالة الوطنية للإعلام: «أتخوف من انهيار الطريق بالكامل من قطع الطريق بين بيروت والشمال وبالعكس في هذا الطقس المطر. فقد كان من الضروري معالجته هذا الطريق منذ سنوات لأنه بدأ بالتآكل في العام 2006».

وأشار زعيتراً إلى أنه أوغر إلى المسؤولين «منذ بدء حصول الانهيار في العام الماضي بضرورة معالجة الأمر سريعاً، وقد قامت وزارة الأشغال بوضع بعض الصخور لاسلمة ما تبقى من الطريق»، موضحاً أنه «بعد مراجعة مجلس الوزراء تمّ اتخاذ قرار بتوفير الاعتمادات وكلف مجلس استشارياً بوضع دراسة، بمعرفة من رئيس الوزراء تمام سلام».

ولفت إلى أنّ «كلّة المشروع بلغت 30 مليار ليرة، وقد وجدها البعض مرتفعة فتم تكليف مكتب

## زخور يدعو إلى وضع حدٍّ لانتقاص حول القانون الجديد

### لقاء موسّع للجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين ودعوة إلى التظاهر أمام منزل سلام في 27 الحالي

ناشد رئيس جمُوع المحاميين الطعن وتعديل قانون الإيجارات أديب زخور، في بيان، رئيس مجلس النواب نبيه بري، ووزير العدل أشرف ريفي، في ضوء حدّ للانتقاص القضائي في قانون الإيجارات بعد الأحكام المبرمة والمتناقضة في الدرجة القطعية والنهائية التي صدرت والتي يستند البعض منها على القانون القديم، وعدم إمكانية تطبيق القانون الجديد خاصةً بالمواد التي أُنزلت في المجلس الدستوري وعدم إمكانية التشريع مكان المجلس النيابي، والبعض يستند إلى القانون الجديد ويُشرّع مكان المجلس النيابي ويحكم بحفظ حقّ الصندوق والذي قد سبق وصرح وزير المالية بعدم إمكانية إنشائه أو تمويله. وقد علل بعض القضاة هذه الأحكام بأنها مشاريع قوانين معلقة على شرط، والبعض الآخر من الأحكام تصدر دون حفظ حق التعويض من الصندوق مما خلق ثغرة كبيرة في الحقوق، بالرغم من أنّ قانون الإيجارات قائم على اللجنة التي أُنبطت وعلى الصندوق في القابل للوجود».

وفي سياق متصل، عدلت لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين لقاء موسعاً في مقر الاتحاد الوطني للقابات - وطى المصيطبة، في حضور رؤساء مكاتب المناطق في لبنان، تحدث في رُئيس الاتحاد جاسترو عبد الله الذي أمل «أنّ تطوى في العام 2016 صفحة قانون الإيجار القديم».

وفي سياق متصل، عدلت لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين لقاء موسعاً في مقر الاتحاد الوطني للقابات - وطى المصيطبة، في حضور رؤساء مكاتب المناطق في لبنان، تحدث في رُئيس الاتحاد جاسترو عبد الله الذي أمل «أنّ تطوى في العام 2016 صفحة قانون الإيجار القديم». وفي بيان صدر بعد اللقاء، الذي حضره وزير العدل نبيه بري، وعدد من السياسيين والنشطاء في بيروت وكل المناطق والتي أُحد موعدهم للتظاهرة الأولى في 27 الشهر الحالي أمام منزل الرئيس سلام، وطالب «بخطّة سكنية عادلة وقانون إيجار يرضي الطرفين». واعتبر رئيس لجنة المستأجرين ومعه المالكين وهدم سابقة خطيرة يجب أنّ تعالج». وفي بيان صدر بعد اللقاء، جدد المجتمعون «رفض قانون التهجير والتشريد وإدانة محاولات

بعضها». وأضاف: «إنّ وجهتنا القضاء وسيكون تحركنا تجاه القضاء الذي أصدر قرارات فيها تهجير لأهلبنا». ورأى عضو اللجنة زكي طه أنّ «بعض القضاة مالكون وأصحاب عقارات ويسمحون ويقضون ويسهلون لإصدار أحكام ضد المستأجرين»، مطالباً بإيقاف هذه الأحكام». وختم: «حقّ السكن فوق كلّ الحقوق الملكية حيث لا يوجد شباب يبننا بل جميعكم كبار السن ومن غيرالمقبول أنّ تتشردوا، ولنا الشرف أنّ نذافع عن حقنا، نحن ضميركم ولن نتخلي عن هذه القضية لأنها قضية مشتركة». وقال رئيس لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين وجيه دامرجي: «كل مسؤول في السلطة أو خارجها يقف ضدّ الفقير سكنون ضده وادعو إلى أول تحرك يكون على باب رئيس الحكومة تمام سلام والقاضي سمير حمو الذي يوكل للقوى الأمنية بالمدخل إلى منازل المستأجرين». وأضاف: «لن نخاف من أحد وتحركاتنا ستكون قوية وادعو الجميع إلى التظاهر في بيروت وكل المناطق واتني أحد موعدهم للتظاهرة الأولى في 27 الشهر الحالي أمام منزل الرئيس سلام». وطالب «بخطّة سكنية عادلة وقانون إيجار يرضي الطرفين». واعتبر رئيس لجنة المستأجرين ومعه المالكين وهدم سابقة خطيرة يجب أنّ تعالج». وفي بيان صدر بعد اللقاء، جدد المجتمعون «رفض قانون التهجير والتشريد وإدانة محاولات

## الحاج حسن ودو فريج يفتتحان «منتدى العمل»؛ لتلاؤم الاختصاصات وحاجات السوق



خلال افتتاح المنتدى في قصر الأونيسكو

بافتتاح وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نيل ودو فريج، قبل ظهر أمس في قصر الأونيسكو، «منتدى ومعرض العمل والتوجيه 2016» الذي نعمل على تنظيمه بالتعاون مع المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية (IECD) ومعهد دار العقيدة، وبمبادرة من وزارة الحجج حسن، ومساعد وزير الصناعة والتجارة

وتابع: «أجد القول إننا لا نناقش في مجلس الوزراء ولا على مستوى النشاط السياسي العام في لبنان ما ننتظره من بناء التواصل بين هذه القطاعات، فهو تحديد أفضل لحاجات سوق العمل وتعزيز توجه نحو المجالات المهنية والتقنية والزراعية بما يسمح بتوفير فرص العمل والحَدّ من البطالة».

وأيد ما أعلنه الوزير الحاج حسن على صعيد عدم مناقشة الأمور الاقتصادية بشكل تفصيلي في مجلس الوزراء، وأعلى مثلاً على ذلك موضوع التقايات، وقال: «أصبح كل وزير يفهم في كل المواضيع ودراستات علمية. ولم نعد نسال أصحاب الاختصاص ولا نأخذ بالدراسات الموضوعية». أما بالنسبة إلى غياب الرؤى الاقتصادية، فذكر بـ«مؤتمر باريس2»، الذي عقد عام 2002 بمشاركة 28 دولة ومنظمة عربية ودولية وأعلنت المساعدات للبنان وفقاً لبرنامج إصلاحية، وقال: «القد أعلن لبنان برنامجاً إصلاحياً متكاملاً لكل القطاعات وأعلن التزامه بإياه وأصدرنا القوانين المطلوبة للقيام بهذه الإصلاحات التي توافق عليها الجميع، لكن تطور الأحداث حال دون تطبيق «باريس2»-« ولو طبق لما تعدّى الدين العام اللبناني 150 مليار دولار، ولكننا أمنا 75 ألف فرصة عمل في قطاع الخليوي وحده ومن أصحاب الاختصاص في التعليم المهني والتقني، ولما كان وصل العجز بالكهرباء إلى هذا الحدّ. لذلك نأمل من الطبقة السياسية وأنا جزء منها الوعي وتحمل المسؤوليات تجاه الشباب الذين يريدون أفعالاً وليس أقوالاً بعد اليوم».

افتتح وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نيل ودو فريج، قبل ظهر أمس في قصر الأونيسكو، «منتدى ومعرض العمل والتوجيه 2016» الذي نعمل على تنظيمه بالتعاون مع المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية (IECD) ومعهد دار العقيدة، وبمبادرة من وزارة الحجج حسن، ومساعد وزير الصناعة والتجارة

وتابع: «أجد القول إننا لا نناقش في مجلس الوزراء ولا على مستوى النشاط السياسي العام في لبنان ما ننتظره من بناء التواصل بين هذه القطاعات، فهو تحديد أفضل لحاجات سوق العمل وتعزيز توجه نحو المجالات المهنية والتقنية والزراعية بما يسمح بتوفير فرص العمل والحَدّ من البطالة».

وأيد ما أعلنه الوزير الحاج حسن على صعيد عدم مناقشة الأمور الاقتصادية بشكل تفصيلي في مجلس الوزراء، وأعلى مثلاً على ذلك موضوع التقايات، وقال: «أصبح كل وزير يفهم في كل المواضيع ودراستات علمية. ولم نعد نسال أصحاب الاختصاص ولا نأخذ بالدراسات الموضوعية». أما بالنسبة إلى غياب الرؤى الاقتصادية، فذكر بـ«مؤتمر باريس2»، الذي عقد عام 2002 بمشاركة 28 دولة ومنظمة عربية ودولية وأعلنت المساعدات للبنان وفقاً لبرنامج إصلاحية، وقال: «القد أعلن لبنان برنامجاً إصلاحياً متكاملاً لكل القطاعات وأعلن التزامه بإياه وأصدرنا القوانين المطلوبة للقيام بهذه الإصلاحات التي توافق عليها الجميع، لكن تطور الأحداث حال دون تطبيق «باريس2»-« ولو طبق لما تعدّى الدين العام اللبناني 150 مليار دولار، ولكننا أمنا 75 ألف فرصة عمل في قطاع الخليوي وحده ومن أصحاب الاختصاص في التعليم المهني والتقني، ولما كان وصل العجز بالكهرباء إلى هذا الحدّ. لذلك نأمل من الطبقة السياسية وأنا جزء منها الوعي وتحمل المسؤوليات تجاه الشباب الذين يريدون أفعالاً وليس أقوالاً بعد اليوم».

افتتح وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نيل ودو فريج، قبل ظهر أمس في قصر الأونيسكو، «منتدى ومعرض العمل والتوجيه 2016» الذي نعمل على تنظيمه بالتعاون مع المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية (IECD) ومعهد دار العقيدة، وبمبادرة من وزارة الحجج حسن، ومساعد وزير الصناعة والتجارة

وتابع: «أجد القول إننا لا نناقش في مجلس الوزراء ولا على مستوى النشاط السياسي العام في لبنان ما ننتظره من بناء التواصل بين هذه القطاعات، فهو تحديد أفضل لحاجات سوق العمل وتعزيز توجه نحو المجالات المهنية والتقنية والزراعية بما يسمح بتوفير فرص العمل والحَدّ من البطالة».

## عَمال كهرباء لبنان؛ حذار التمديد لشركات مقدمي الخدمات

عقدت نقابة عمال ومستخدّمي مؤسسة كهرباء لبنان اجتماعها الدوري، أمس، حيث ناقشت المطالب العمالية ووضع المؤسسة «في ظل ما يُحَاك لجهة التمديد أو التمديد لشركات مقدمي الخدمات والبيان الأول الذي دقت فيه ناقوس الخطر لما ينتظر العمال والمستخدّمين والمؤسسة والمواطنين على حدّ سواء في حال التمديد أو التمديد لهذه الشركات جراء الفشل الذريع الذي منيت به».

وأكّدت النقابة، في بيان، «انطلاقاً من بيانها الأول وحرصاً منها على الموقف العام وعلى كرامة العمال ومستخدّمين وحقوقهم وتأمينهم وديمومتهم وتبعيضاتهم على مضمون بيانها الأول والذي تضمن: - فشل الشركات في تحسين الجبائية والقراءة عما كانت عليه سابقاً مع جبائ الأكرام - تراكم الآف المعاملات المدفوعة والغير منفذة والتي تؤثر ماليا على المؤسسة وسلبا على المواطنين.

وتابعت النقابة مطالبات «بمراجعة القوانين المتعلقة بالصيانة والسلامة ومواضع جسر جل الديب.

عن لجنة الإدارة والعدل درس اقتراح قانون إجراء غير المشروع ومكافحة الفساد، خلال جلسة عقدها برئاسة النائب غسان مخيبر، وترتكز البحث حول مهمّات الهيئة الخاصة بمكافحة الفساد في ملاحقة قضايا

بملاحقة الأموال العامة المهوورة بعد وفاة المتهم إلى جانب بعض الأحكام الأخرى، ورفعت الجلسة على أنّ تتابع اللجنة عملها في جلسة لاحقة.

تبادلتي مرتسماً اجتماع لجنة الأشغال

بملاحقة الأموال العامة المهوورة بعد وفاة المتهم إلى جانب بعض الأحكام الأخرى، ورفعت الجلسة على أنّ تتابع اللجنة عملها في جلسة لاحقة.